المسائل النحويَّة الخلافية في حماسيَّتي تأبطَ شرّاً وفي حماسة أبي تمام

د. حسين محمد حسين البطاينة

جامعة البلقاء التطبيقية

إربد / الأردن

الملخص

لما كانت الحماسةُ التي صنَّفها أبو تمَّام منتقاةً من عيون أشعار العرب وأوائلها في أغراضها ولغاتها، ولِما لقيت من عنايةِ علماء اللغة الذين صنَّفوا عليها شارحين ومعربين ومنبِّهين على ما فيها من ظواهرَ لغويَّة عمدْتُ إلى عرض بعضها، فاخترت لهذا البحث الموسوم باسم "المسائل النحويَّة الخلافية في حماسيَّتي تأبطَ شرّاً وفي حماسة أبي تمام" ما اختاره أبو تمام من شعر تأبَّطَ شرّاً . وذلك وفق خطة تقوم على:

1- استخراج المسائل النحوية من القصيدتين تباعاً.

2- ترتيب كلِّ مسألة وعنونتها.

3- تصدير كلَّ مسألةٍ بموطنها في النص وذكر ما فيها من روايات.

4- آراء العلماء في الوجوه التي تحتملها الروايات.

5- ذكرت آراء النحويين ملمحاً إلى مسائل الخلاف بين الكوفيين والبصريين.

Absrtact

AS the enthusiasm poems classified by Abu Tammam were selected from the gems of the Arab poetry, the foremost in language and objectives ,they have been the focus of linguists who classified , explained , and expounded their meanings ,spotlighting the lingual phenomena there in. Therefore , the researcher decided to address the grammatical issues in the two poems of TaabatSharran cited in Abu Tammam's Collections. The study consisted of an introduction, objective of the study and a conclusion.

The study was conducted as follows:

1- The grammatical issues were selected from the two poems, respectively.

2-The order and the title of every Issue were placed at the beginning of the issue.

3-Each issue was introduced in its place in the text besides citing the accounts therein.

4-The Scholars' views of the narrative versions probable for the accounts were cited.

5-The Grammarians views were cited, alluding to the differences between the Kofah and Basra Schools of Arabic Grammar.

المسألة الخلافية الأولى: حذف نون المثنى

قال تأبطَ شرّاً:

همَا خُطَّتَا إِمَّا إِسَارٍ ومِنَّةٍ وإِمَّا دمٍ والقتْلُ بالحُرِّ أَجْدَرُ

ويروى البيتُ(الاعلم، ش، 1990ج1/211):

همَا خُطَّتَا إِمَّا إِسَارٌ ومِنَّةٌ وإِمَّا دمٌ والقتْلُ بالحُرِّ أَجْدَرُ

أي برفع إسار ومنة ودم، وفي كلتا الروايتين حُذِفَتْ نون المثنى من خُطَّتان ولحذف النون فيهما وجوه، فقد ذهب العلماء مذاهبَ متعدِّدَةً في تبرير حذفها في هذا الموضع ؛ قال ابن مالك (ت 672ه):" ويروى بالرفع على حذف النون للضرورة" (ابن مالك، 1982ج2/994). وذهب الجوهري (ت 318 ه) إلى أَنَّها حُذِفَتِ طلباً للخفَّةِ؛ قال :" أراد خُطَّتان، فحذفَ النون استخفافاً"(الجوهري، 1990ج3/1123). وذهب المرزوقي (ت 241 ه) إلى أن علَّة الحذف هي استطالة الاسم المثني ببدله كما استطالوا الاسم الموصول بصلته والاسم الموصوف بصفته، فالبدل والمبدل منه شيء واحد؛ قالَ تفصيل ذلك:" وحذفُ النون من خُطَّتا إذا رفَعْتَ (إِمَّا إِسَارٌ) استطالةً للاسم كأَنَّه استطالَ خُطَّتا ببدلهِ وهو قولهُ (إِمَّا إِسَارٌ) كما استطال الشَّاعرُ الآخرُ الموصولَ بصلتهِ والموصوف بصفته، فقال:

أَبَنِي كُلَيْبٍ إِنَّ عَمَّيَّ اللَّذا قَتَلا الملوكَ وفَكَّكا الأَغْلالا

فحذف النون من اللَّذا، ومثلهُ في الحذفِ قولُ الآخر:

لها مَتْنَتَانِخَظَاتا كما أَكَبَّ على سَاعِدَيْهِ النَّمر

فحذف النونَ من خَظَاتا"(المرزوقي، 1991ج1/79).

أو قد يكون مَرَدّ عنده إلى تقدير الإضافة إلى القول، ورَفَعَ (إِسَار) على الحكاية و كأَنَّهُ قالَ: هُمَا خُطَّتا قولِكم: إِمَّا كذا وإِمَّا كذا، فَلَمَّا نُوِيَ ذلكَ حَذَفَ النونَ للإِضافةِ" (المرزوقي، 1991 ،ج1/80) وهو ما ذهب إليه الأعلم الشنتمريُّ (الاعلم، ش1990ج1/211) في شرح الحماسة قال :" وقولُهُ:

هُما خُطَّتا إِمَّا إِسَارٌ ....

يُنشَدُ برفعِ (إِسَار ومِنَّة) وخفضِهِ، ورفْعُهُ على تقديرَين:

أحدُهما: أَنْ يريدَ هُما خُطَّتا قولِكَ: إِمَّا إِسَارٌ ومِنَّةٌ، فحذفَ النونَ للإضافةِ إلى القولِ، وحَذَفَ القولَ لعلمِ السامعِ به وبما احتاج إليه من إقامةِ الوزنِ، وتَرَكَ ما بعدَ القولِ رفعاً على الحكايةِ. والتقديرُ الآخر: أنْ يحذفَ نون الاثنين ضرورةً كما يحذفُ من الاسم الموصولِ تخفيفاً لطولِ الكلامِ في مثل:

أَبَنِي كُلَيْبٍ إِنَّ عَمَّيَّ اللَّذا قَتَلا الملوكَ وفَكَّكا الأَغْلالا

وهذا التقدير من أقبح الضرورات، وهو في الموصولِ أَحسنُ لطولِ الصِّلَةِ".

المسألة الخلافية الثانية: الفصل بين المضاف والمضافِ إليه بإمَّا

ذهبَ الكوفيِّون (الانباري، 2007ج1/382)الى جوازِ الفصل بين المضاف والمضافِ إليه بالظرف والجارِّ والمجرور وبغيرهما لضرورة الشعرِ واستشهدوا بقول الشاعر:

فَأَصبَحتْ بعدَ خَطِّ بَهْجَتِها كَأَنْ قَفْرَاً رسومَها قَلَمَا

ففصل بين المضاف (بعدَ) والمضافِ إليه (بَهْجَتِها) بالفعل (خَطَّ) وهو ملا يُجيزُهُ البصريُّونَ، وقد كَثُرَ الفصلُ بينهما بالقَسَمِ؛ فقد حُكِيَ عن الكسائي4(ت 189ه) أَنَّ العربَ تقولُ: هذا غُلامُ واللّهِ زَيْدٍ، وحُكِيَ عن أَبي عُبيدةَأ (ت 785)أَنَّه سَمِعَ بعضَ العربِ يقولُ: إِنَّ الشاةَ لَتَجْتَرُّ فَتَسْمَعُ صَوتَ واللّهِ رَبِّها، فَفَصَلُوا بين المتضَايفَين بالقَسَم، وقيلَ: إِنْ جاءَ هذا في الكلامِ ففي الشعرِ أولى (الانباري2007ج1/385)، وعلى هذا المذهب يجوزُ الفصل بين المضافِ و المضافِ إليه بإمَّا كما في قول شاعرنا:

هُما خُطَّتا إِمَّا إِسَارٌ ....

على الروايتَين على ما تقدَّمَ في المسألةِ الأولى.

أمَّا البصريُّون (الانباري، 2007ج1/385) فقد ذهبوا إلى عدم جوازِ الفصل بين المتضايفَين لأَنَّهما بمنزلةِ الشَّيْء الواحد، فلا يجوزُ أَن يُفصَلَ

بينَهما، وإنَّما فَصَلوا بينَهما بالظرفِ والجارِّ والمجرور لأَنَّهما يُتَّسَعُ فيهما ما لا يُتَّسَعُ في غيرِهما، ومنه قول الشاعر:

هُمَا أَخَوَا في الحَرْبِ مَنْ لا أَخا لهُ إِنْ خَافَ يَوماً نَبْوَةً فَدَعَاهُما

ففصلُوا بينهما بالجارِّ والمجرور لكنَّ ابنَ جني (ت 392 ه) ذهب في قولهِ: إِمَّا إِسَارٍ إلى جوازِ الفصلِ بين المتضايفَينِ بإِمَّا، فقال:" فَفَصَلَ بينَ خُطَّتا وإِسارٍ بإِمَّا، ونظيرهُ هو غلامُ إِمَّا زيدٍ وإِمَّا عَمْرٍو (ابن جني ،2010:42). فحمل البيت على نظير لهفي كلام العرب.وهو ما ذهب إليه ابن مالك أيضاً (ابن مالك، 1982ج1/994).

المسألة الخلافية الثالثة: مجيء خبر كاد اسمَ فاعل

قال تأبَّطَ شرّاً:

فأُبْتُ إِلى فَهْمٍ وما كِدْتُ آئبا وكم مثلِها فارقتُها وهيَ تَصْفرُ

يروى البيت: ولم أَكُ آئبا، ويروى أيضاً: وما كنتُ آئبا، ويروى: ولم آلُ آيبا، ولكن رواية: ما كَدْتُ آئبا هي الصواب على ما ذكر ابن جني:" هكذا يرويه أكثرُ من ترى: ولم أَكُ، ومنهم من يرويه: وما كنتُ آئبا، وصوابُ الروايةِ فيه: وما كِدْتُ آئبا أَي: ما كدتُ أَؤُوبُ، فاستعمل الاسم الذي هو الأَصلُ المرفوض استعمالاً موضع الفعل الذي هو الفرعُ وذلكَ أَنَّ قولَكَ: كدتُ أَقومُ أَصله كدتُ قائماً ولذلك ارتفع المضارعُ لوقوعهِ موقع الاسم، فأَخرجهُ تأَبَّطَ شَرّاً على أصله المرفوض كما يضطر الشاعرُ إِلى مراجعةِ الأَصولِ عن مستعمل الفروعِ نحو صرف ما لا ينصرف وإِظهار التضعيف وتصحيح المعتلِّ وما جرى مجرى ذلك، ونحوٌ من ذلكَ ما جاء عنهم من استعمال مفعول عسى على أصلهِ وذلكَ ما أنشدناه من قول الراجز (ابن جني، 2010:44):

أَكثرْتَ في العذلِ مُلِحّاً دائما لا تُكْثِرَنْ إِنّي عَسَيْتُ صائما".

فالأصل في كاد أن يكون خبرها اسماً، لكنَّه استغني عنه بالفعل فصار أصلاً مرفوضاً مستغنىً عنهُ بفرعِهِ الذي هو الفعل، قال ابن عصفور:" والعربُ كثيراً ما تستعملُ الفرعَ وتهملُ الأَصولَ نحو: كادَ زيدٌ يقومُ، أَلا ترى أَن يقومُ في موضعِ قائمٍ، إِلَّا أَنَّ العربَ لم تأتِ بالاسمِ إِلَّا في الضرورة نحو:

فأُبْتُ إِلى فَهْمٍ وما كِدْتُ آئبا وكم مثلِها فارقتُها وهيَ تَصْفرُ

لولا الضرورةُ لكانَ:وما كدتُ أَؤوبُ" (ابن عصفور، 1998ج3/540).

وقال سيبويه (ت 180 ه) :"وأمَّا كاد فإِنَّهم لا يذكرون فيها أَنْ، وكذلكَ كَرَبَ يفعلُ، ومعناهما واحدٌ، يقولون: كَرَبَ يفعلُ، ولا يذكرونَ الأَسماء في موضعِ هذه الأَفعالِ". وقال: فأَخلصُوا هذه الحروف للأفعالِ كما خَلَصَتْ حروفُ الاستفهام للأفعالِ4 (سيبويه، 1988ج3/359)

وقال ابنُ سيده (ت 458 ه) 1 :"قال سيبويه: لم يستعملوا الاسم والمصدرَ اللَّذَينِ في موضعهما يفعلُ في كاد وعسى، يعني أَنَّهم لا يقولون: كادَ فاعلاً أَو فِعْلاً، فتُرِكَ هذا من كلامهم للاستغناءِ بالشَّيْءِ عن الشَّيْءِ، وربَّما خرج ذلك في كلامهم، قال تأبطٌ شرًّا: البيت ..."

وقد علل ابن الأنباري ذلك الاستغناء بأَنَّه لَمَّا كانت كاد موضوعةً للتَّقريبِ من الحال، واسمُ الفاعلِ ليسَ دلالتهُ على الحالِ بأَولى من دلالتهِ على الماضي عدلُوا عنه إِلى (يفعلُ) لأَنَّهُ أَدلُّ على مقتضى كاد، فالأَصل أَن يقالَ: كادَ زيدٌ قائماً، ولذلكَ ردَّه الشاعر إلى الأَصل لضرورة الشعرِ في قولهِ: ما كدتُ آئبا.

فالأصل في هذا الموضع أن يكون الخبرُ اسماً، لكن العرب استغنت بالشيْء عن الشيْء، فاستغنت بالفعل عن الاسم كما استغنت بترك عن وذر، ولكنها قد تعاود استعمال الأصل المستغنى عنه، فقد جاء في المثل: عسى

الغُويرُ أَبْؤُسا ، وقد ذهب السيوطيُّ مذهباً لطيفاً في استعمالهم المتروك، فقال:" وندَرَ مجيْءُ خبر عسى وكادَ اسماً مفرداً ، ... وهذا تنبيه على الأصل لِئَلَّا يُجهَلَ"

المسألة الخلافية الرابعة: نيابةُ مصدر المرَّة عن المفعول المطلق

قال تأبَّطَ شرّاً:

فخالطَ سهلَ الأَرضِ لم يكدحِ الصَّفا بهِ كَدْحَةً والموت خَزْيَانَ ينظرُ

ينوب مصدر المرة عن المفعول المطلق، كما ينوب مصدر الهيئة عنه، قال ابن الحاجب (ابن الحاجب2005،ج1/605):" وبناءُ المرَّةِ من المجرَّدِ على فَعْلَة يعني إذا قُصِدَ إلى واحدةٍ من مرَّات الفعل باعتبار حقيقةِ الفعلِ لا باعتبار خصوصيَّة نوع من الفعل... وقلتَ: ضربْتُ ضَرْبَةً، وقَتَلْتُ قَتْلَةً" ... وأَمَّا فِعْلَة بكسر الفاءِ فموضوعةٌ للدلالة على النوعِ من الفعل، فإذا قلتَ الجِلسَة فمعناهُ النوع من الجلوسِ، وإذا قُلت الجَلْسَة بالفتح كانت الواحدةَ من الجلوسِ، أَيَّ جلوسٍ كان، وإذا قُلْتَ: الجُلُوسُ كان اسم جنسٍ للجلوسِ مطلقاً، ثمَّ الجِلسةُ تطلقُ على المرَّةِ أَيْضَاً باعتبارِ النوع، وهو على لفظهِ".

المسألة الخلافية الأولى: زيادة من في الواجب

قال تأبَّطَ شَرّاً:

إِنِّي لَمُهْدٍ مِن ثنائي فقاصِدٌ بهِ لابنِ عَمِّ الصِّدقِ شَمْسِ بنِ مالك

ذهب سيبويه (سيبويه، 1988ج1/38) وجمهور البصريين إلى عدم زيادة حرف الجر (من) في الكلام المثبت؛ قال سيبويه:" وليسَ عن وعلى ههنا بمنزلة الباء في قولهِ:﴿ كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾الرعد 43، وليسَ بزيدٍ؛ لأَنَّ عن وعلى لا يُفعَلُ بها ذاكَ، ولا مِنْ في الواجب".

وخالفه بذلك الأخفش والكسائي، فأَجازا زيادتها، وذهبا إلى أن مِنْ زائدةٌ في قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا ﴾مريم 65، قال العكبري ت 616ه (العكبري1979،ج3/20):"ومن زائدة:

أي لننزعن كل شيعة، وهو قول الأخفش والكسائي، وهما يجيزان زيادة من في الواجب".

ونقل ابن جني (ابن جني49، 2010) ما رواه أبو الحسن الأخفش أن العرب تقولُ: قد كان من مطرٍ، وقد كان من حديثٍ؛ أي: قد كان مطرٌ، وقد كان حديثٌ بزيادة من في الموضعين. وجاء في التَّمام (ابن جني149 :1962) قوله في تعليقه على قول الشاعر:

حتى إذا انقطعت منِّي قرينتُهُ أخرجتُ من ناجزٍ عندي وموجودِ

"وقوله: أخرجت من ناجزٍ عندي ينبغي أن يكون على حذف المفعول وإقامة صفته مقامه، كأنه قال: أخرجت دمعاً من ناجزٍ، ويجيء على قول أبي الحسن أن تكون من زائدة كأنه قال: أخرجت ناجزاً عندي وموجوداً، كقوله في قول الله سبحانه: ﴿ ويُنَزِّلُ من السماءِ من جبالٍ فيها من بَرَدٍ ﴾النور43؛ أي: جبالاً فيها بردٌ، وحكى عنهم: قد كان من مطر؛ أي: قد كان مطر، وقد كان من حديث فخلِّ عني؛ أي: قد كان حديث، وأما سيبويه فلا يرى زيادة من في الواجب".

وقد فصَّل العكبريُّ (العكبري1995ج1 :355)المسألة وذهب فيها مذهبَ سيبويه فقال:" لا تجوز زيادة (مِنْ) في الواجب وأجازها الأخفش ودليلنا أنَّ مِنْ حرفٌ والأصل في الحروف أنَّها وُضعت للمعاني اختصاراً من التصريح بالاسم أو الفعل الدَّالّ على ذلك المعنى كالهمزة، فإنَّها تدلُّ على استفهام، فإذا قلت أزيدٌ عندك؟ أغنت الهمزة عن (أستفهم) وأخذت من المال؛ أي: بعضه، وما قصد به الاختصار لا ينبغي أن يجيء زائداً لأنَّ ذلك عكس الغرض، وإنَّما جاز في مواضع لمعنىً من تأكيدٍ ونحوه، ولا يصحُّ ذلك المعنى هنا؛ ألا ترى أنَّك لو قلت: ضربت من رجلٍ لم تكن مفيداً بمن شيئاً بخلاف

قولك: ما ضربت من رجلٍ، واحتجَّ الآخرون بقوله تعالى:﴿ ويكفِّر عنكم من سيئاتكم﴾ (البقرة، 271)و ﴿ يغفر لكم من ذنوبكم ﴾ (نوح، 4) والمرادُ الجميعُ، والجواب أنَّ مِنْ هنا للتبعيض؛ أي: بعض سيئاتكم لأنَّ أخفاء الصدقّة لا يمحِّص كل السيئات، وأمَّا ﴿ من ذنوبكم ﴾ (نوح، 4)فالتبعيض أيضاً لأن الكافر إذا أسلم قد يبقى عليه ذنب، وهو مظالم العباد الدنيويَّة، أو تكون من هنا لبيان الجنس".

المسألة الخلافية الثانية: عود الضمير على موصوف محذوف

قال تأبَّطَ شَرًّاً:

إنِّي لَمُهْدٍ مِن ثنائي فقاصِدٌ بهِ لابنِ عَمِّ الصِّدقِ شَمْسِ بنِ مالك

يعود الضمير في (فقاصدٌ بهِ) إمَّا على موصوفٍ محذوفٍ تقديرهُ: إنِّي لَمُهْدٍ ثناءً من ثنائي فقاصدٌ بهِ، وهو ما ذهب إليه سيبويه. أو أن يكونَ عائداً على (ثنائي) على زيادة من في البيت وهو رأي أبي الحسن الأخفش قال ابن جنِّي (ابن جني2010:49):" ولكَ في الهاء من (بهِ) أَمرانِ: مِمَّا مذهبُ سيبويه صاحبِ الكتاب بأَنْ تكونَ عائدةً على موصوفٍ محذوفٍ كأَنَّهُ قالَ: إنِّي لَمُهْدٍ ثناءً من ثنائي فقاصِدٌ بهِ.

وإمَّا قياسُ مذهبِ أبي الحسن الأخفش (ت 215ه) فأَن تكونَ عائدةً على نفسِ ثنائي، ومن زائدةٌ عندهُ، وسيبويه لا يرى زيادة من في الواجبِ، وأَبو الحسنِ يراهُ، ويحكى عن العربِ في تصحيحهِ قولُها: قد كان من مطرٍ، وقد كان من حديثٍ فخلِّ عنِّي؛ أَي: قد كان مطرٌ، وقد كانَ حديثٌ، وعودُ الهاءِ على الموصوف المحذوفِ في قولِ صاحب الكتابِ يؤنسكَ بحذف الموصوف وإقامةِ الصفة مقامَه".

وقد أجاز المرزوقيُّ (المرزوقي1991:93) ما ذهب إليه الأخفش من زيادة من ذكر معمول المصدر والضمير عائدٌ على مذكورٍ، فقال في هذا

الموضع:"وكانَ الأَجودُ أَنْ يُقالَ: فقاصِدٌ إِيَّاهُ بهِ، ويجوزُ أَن يكونَ على قولِ من يزيد من ي الواجبِ أن يكونَ قولُهُ: ثنائي مفعولَ مُهْدٍ، فيكونُ ما أَهداهُ مذكوراً".ومن أمثلة ذلك ممَّا جاء في القرآن الكريم ما ذكره الزجاج (الباقولي،1420ه/215) في قوله:" ومن حذف الموصوف قوله تعالى ﴿ولقد جاءك من نبإِ المرسلين ﴾ (الأنعام، 43) ؛ أي: شيء من نبأ المرسلين، لا بد من هذا التقدير، لأنك لو لم تقدر هذا لوجب عليك تقدير زيادة من في الواجب، وليس مذهب صاحب الكتاب ومثله قراءة من قرأ ﴿يرسل عليكما شواظ من نارٍ ونحاس﴾ (الرحمن، 35) بالجر، تقديره: وشيءٌ من نحاسٍ فحذفَ الموصوفَ؛ إذ لا يجوز جرُّ نحاس على النار، لأن النحاس لا يكون منه شواظ". فعلى مذهب سيبويه يكون الضميرُ في (فقاصدٌ بهِ) عائدٌ على معمول (مُهدٍ) المحذوف، وعلى مذهب الأخفش يكونُ عائداً على معموله المذكور.

المسألة الخلافية الثالثة: النقل إلى العلمية

قال تأبطَّ شرّاً

إِنِّي لَمُهْدٍ من ثنائي فقاصِدٌ بهِ لابن عَمِّ الصِّدْقِ شَمْسِ بنِ مالكِ

شَمسُ بنُ مالك كما ذكر الأعلمُ الشنتمري (الأعلم،ش1990ج1/255) رجلٌ من قومِهِ أَعطاهُ إِبلاً فمدحَهُ، ويروى شُمْس بالضَّمِّ. وعلى الروايتين يكونُ الاسم قد نُقلَ إلى العلميَّة، وفي ذلك أوجه: قال ابن جنِّي:" أَمَّا من روى: شَمْس بفتحِ الشِّينِ فأَمرُهُ واضِحٌ؛ سُمِّيَ بالشَّمسِ كما يُسمَّى بالبدرِ ونحوِهِ، ومن رواهُ شُمْس بن مالك بضمِّ الشِّين فيحتملُ وجهين (الزمخشري1998ج6/456):

أَنْ يكونَ جمعَ شُمُوس سُمِّيَ به من قولِ الأَخطلِ:

شُمْسِ العداوةِ حتَّى يُستقادَ لهم وأَعظمُ النَّاسِ أَحلاماً إِذا قَدَرُوا

ويجوزُ أَنْ يكونَ ضمُّ الشِّين عل وجهِ تغيير الأَعلامِ نحو: مَعْدِيكَرِب، وتَهْلَلَ، ومَوْهَب، ومَوْظَب، ومكوَرَة، وغيرِ ذلكَ ممَّا غُيِّرَ عن حال نظائرِهِ لأَجلِ

العلميَّةِ الحادثةِ فيه، وليسَ في كلامِ العربِ شُمْس علماً إلَّا في هذا الموضعِ، ولا في كلامهم حَجَر علماً إلَّأبو أوس الشَّاعر، ولا في كلامهم سُلمى بضمِّ السِّين إلَّا أَبو زُهير بن أَبي سُلمى". ومن أمثلة تغيير ما نُقِلَ إلى العلميَّةِ ما ورد في قراءة من قرأ: لَهْبٍ في قولِه تعالى: ﴿ أَبي لَهَبٍ ﴾المسد1 ،قال الزمخشريُّ في الكشَّاف:" وقُرِئَ: أَبي لَهْبٍ بالسُّكونِ، وهو من تغيير الأَعلامِ كقولِهم: شُمْسُ بن مالك".

وقال أبو حيَّان في البحر (أبو حيان، 1993ج527/8) الحيط معقِّباً على ما ذكره الزمخشريُّ:" يعني سكونَ الهاءِ في لَهْبٍ وضمَّ الشِّين في شُمس، ويعني في قولِ الشَّاعرِ:

إِنِّي لَمُهْدٍ من ثنائي فقاصِدٌ بهِ لابن عَمِّ الصِّدْقِ شَمْسِ بنِ مالكِ

فأَمَّا في لَهَبٍ فالمشهورُ في كنيته فتحُ الهاءِ، وأَمَّا في شُمس بن مالك فلا يتعيَّنُ من تغييرِ الأعلامِ بل يمكنُ أَنْ يكونَ مسمَّى بشُمس المنقولِ من شُمس الجمعِ كما جاءَ في:" أَذنابِ خيلٍ شُمسٍ".

المسألة الرَّابعة: إضافة الشيْء إلى ما يوافقه في المعنى

قال تأبَّطَ شَرَّاً:

إذا خَاصَ عينَيْهِ كرى النَّومِ لم يَزلْ لهُ كالِئٌ من قلبِ شَيْحانَ فاتِكِ

أضافَ الشَّاعرُ الكرى إلى النَّوم في قولِهِ: كَرَى النَّومِ، وهو نفسُهُ في المعنى، فقد جاء في اللسان (ابن منظور مادة كرا):" والكَرَى: النَّومُ، والكَرَى: النُّعاسُ يكتبُ بالياءِ، والجمعُ أَكراءٌ؛ قالَ: هاتكتُهُ حتَّى انجلتْ أَكراؤُهُ

كَرِيَ الرَّجُلُ بالكسرِ يَكْرَى كَرَىً إذا نامَ، فهو كَرٍ وكَرِيٌّ وكَرْيَانُ، وفي الحديثِ:" أَنَّهُ أَدرَكَهُ الكَرَى، أَي: النَّومُ"، ورجلٌ كَرٍ وكَرِيٌّ".فالكرى

هو النَّومُ في المعنى، فأَضَافَه إليه، وقال المرزوقي (المرزوقي1991ج1/96):" الكَرَى: النَّومُ الخفيفُ، وكأَنَّهُ مأخوذٌ من كَرَيْتُ إذا عَدَوْتُ عدواً شديداً ... وأَضافَ الكَرَى إلى النَوم كما يُضافُ البعضُ إلى الجنسِ، كأَنَّ النَّومَ لجنسِ الفعلِ، والكرى لِمَا على جهةٍ مخصوصةٍ، يقول: إذا نامَ النَّومةَ التي أَشارَ إليها لم يزلْ لهُ رقيبٌ وحافظٌ من قلبِ رجلٍ جادٍّ في الأمورِ مفاجئٍ عِرِّيْضٍ، وهذا الرجل هُوَ هُوَ كأَنَّهُ يريدُ إذا نامَ عينُهُ لا ينامُ قلبُهُ".

وهذا النوع من الإضافة من المسائل الخلافيَّة بين البصريين والكوفيِّين، قال أبو بركات الأنباري (ت 577ه) (ابن الانباري2007ج1/389)": ذهبَ الكوفيُّون إلى أَنَّهُ يجوزُ إضافةُ الشَّيْءِ إلى نفسِهِ إذا اختلفَ اللفظانِ". واستشهد الكوفيُّونَ بقولِهِ تعالى: ﴿إِنَّ هَذَا لَهُوَ حَقُّ الْيَقِينِ﴾ (الواقعة, 90) فأَضاف الحقَّ إلى اليقين، وهما في معنىً واحدٍ، وقولِهِ تعالى: ﴿وَلَدَارُ الْآخِرَةِ خَيْرٌ﴾ (يوسف, 109) فأَضافَ دار إلى الآخرة وهما بمعنى واحدٍ، وقولِهِ تعالى: ﴿جَنَّاتٍ وَحَبَّ الْحَصِيدِ﴾ (يوسف, 9 والحبُّ هو الحصيدُ في المعنى، فأَضافَهُ إليه، ومنه حسب زعمهم قولهم: صلاةُ الأُولى، ومسجدُ الجامعِ، وبقلةُ الحمقاءِ؛ فالأُولى هي نفسها الصَّلاةُ، والجامعُ هوالمسجدُ نفسه، والحمقاءُ هي البقلةُ نفسها، فأَضَافُوها إليها.

وذهب البصريُّون خلاف ذلك، قال الأنباري: (ابن الانباري2007ج1390):"وذهبَ البصريُّون إلى عدمِ جوازِ إضافةِ الشَّيْءِ إلى نفسهِ لأَنَّ الإضافةَ إنَّما يُرادُ بها التعريفُ والتَّخصيصُ، والشَّيْءُ لا يتعرَّفُ بنفسِهِ لأَنَّهُ لو كان فيه تعريفٌ كانَ مُستغنياً عن الإضافةِ، وإنْ لم يكنْ فيه تعريفٌ كان بإضافتهِ إلى اسمهِ أَبعدَ من التعريفِ؛ إذ يستحيلُ أَنْ يصيرَ شيئاً آخرَ بإضافةِ اسمهِ إلى اسمهِ، فوجبَ أَن لا يجوز كما لو كان لفظهما متفقاً".

وقال في ردِّه على الكوفيِّين (ابن الانباري، 2007ج1/390):" وأَمَّا ما احتجُّوا بهِ فلا حُجَّةَ لهم فيهِ لأَنَّهُ محمولُ على حذف المضافِ إليه وإِقامةِ الصفةِ مقامَهُ".

فالتقدير فيما احتجُّوا فيه حسب زعمهِ (ابن الانباري 2007ج1/390): حقُّ الأَمرِ اليقينِ، ودارُ السَّاعةِ الآخرةِ، وحبَّ الزَّرعِ الحصيدِ، وصلاةُ السَّاعةِ الأُولى، ومسجدُ الموضعِ الجامعِ، وبقلةُ الحبَّةِ الحمقاءِ، وقال (ابن الانباري 2007ج1/390):"فإِنْ كانَ جميعُ ما احتجُّوا بهِ محمولاً على حذفِ المضافِ إليهِ وإِقامةِ صفتهِ مقامَهُ على ما بَيَّنَّا لم يكنْ لهم فيه حجَّةٌ" (ابن الاثير، ،ج3/16).

وذهب ابن الأثيرفي ذلك مذهباً توفيقيًّا متَّكئاً على المعنى المراد من هذا التَّركيب فقال في المثل السَّائر:" فإِنَّ الكرى هو النومُ، وربَّما أشكل هذا الموضع على كثيرٍ من متعاطي هذه الصناعة وظنُّوه مما لا فائدة فيه، وليسَ كذلكَ، بل الفائدة فيه هي التَّأكيدُ للمعنى المقصود والمبالغة فيه" (المرزوقي1991، ج1/99).

المسألة الخامسة: تأكيد الشيْء بما هو من جنسه

قالَ تأَبَّطَ شَرًّا:

يرى الوَحْشَةَ الأُنسَ الأَنيسَ ويهتدي بحيثُ اهتدتْ أُمُّ النُّجومِ الشَّوابكِ

ففي قولِهِ: الأُنسَ الأَنيس إِتباعُ اللفظِ ما هو من جنسيه لغرضِ التأكيد والمبالغةِ؛ قال المرزوقيُّ:" وإِتباعُهُ الأَنسَ الأَنيسَ تأكيدٌ وإِظهارٌ للمبالغةِ، وهذا كما قيلَ: ظِلٌّ ظَليلٌ، وداهيةٌ دَهْيَاءُ، وهم يبنونَ من لفظِ الشَّيْءِ ما يُتبعونَهُ به طريقَ التأكيدِ". وقد جاء ذلك كثيرٌ في كلامهم منهُ قولهم: ليلةُ ليلاءُ؛ أَي: شديدة الظلمة، وليلٌ أَليل؛ قال ابن سيده (ابن سيدة2000/مادة ليل):" وَلَيْلَةٌ لَيْلاَءُ ولَيْلَى طَوِيلَةٌ شَدِيدَةٌ صَعْبَةٌ، وقيل هي أَشَدُّ لَيَالي الشَّهْرِ ظُلْمَةً، وبه سُمِّيَتِ

المَرْأَةُ لَيْلَى، وقِيلَ اللَّيْلَى لَيْلَةُ ثَلاثِينَ، وَلَيْلٌ أَلْيَلُولاَئِلٌ ومُلَيَّلٌ كذلك، وأظنُّهم أَرَادُوا بِمُلَيَّلٍ الكثِيرَ، كأنَّهم تَوَهَّموا لُيِّلَ أي ضُعِّفَ لَيَاليَ قال عَمْرُو بنُ شأسٍ:

وهُنَّ هُجُودٌ كالجَلاَمِيدِ بَعْدَمَا مَضَى نِصْفُ لَيْلٍ بعد لَيْلٍ مُلَيَّلِ".

ومنه: نهارٌ أَنهر، ويومٌ أَيوموساعَةٌ سَوْعاءُ، واليوم الأيوم: آخر يوم في الشهر، وجاء في الكتاب (سيبويه، 1988ج277/4): " قالوا: رمادٌ رمددٌ، وهو صفة"، قال ابن منظورٍ (ت (711ه)) :" ورمادٌ أَرمدُ ورِمْدِدٌورِمْدَدٌورِمْدِيْدٌ: كثير دقيقٌ جدا (ابن منظور، 1414ه، مادة رمد)" فما جا على نحو من ذلك انما أريد به التأكيد والمبالغة في المعنى.

الخاتمة

بعد عرض المسائل النحويَّة الخلافية في حماسيَّتي تأبطَ شرّاً وفي حماسة أبي تمام توصَّل البحث إلى النتائج التالية:

مسألة حذف النون من المثنى تتجاوز قضية الإضافة فيكثر حذفها من الموصوف والموصول والمبدل منه.

اختلف النحويون في الفصل بين المتضايفين بغير الجار والمجرور فقد كثر الفصل بالقسم وإمَّا التي أجاز ابن جني الفصل بينهما بها وذلك مذهب الكوفيين.

قد يعود الأصل المرفوض للاستعمال بعد أن استغني عنه بفرعه.

اختلف النحويون في مسألة إضافة الشيْء إلى ما هو في معناه ولعل فمنهم من أجازه ومنهم من منعه لعدم الفائدة.

اجتهد الباحث في عرض جهده محتميا بحديث رسول الله – صلى الله عليه وسلم –" من اجتهد فأصاب فله أجران ، ومن اجتهد فأخطأ فله أجر واحد " ويكتفي الباحث بأجر واحد .

المصادر والمراجع

1-ابن الأثير، ضيا الدين بن الأثير (2010) المثل السائر ، ، تحقيق : أحمد الحوفي ، بدوي طبانة ، دار نهضة مصر للطباعة، الفجالة، القاهرة،

2-ابن الأنباري(2007) الإنصاف، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2/

3-ابن جني (2010)، التنبيه،تحقيق: سيدة عبد العال وتغريد عبد العاطي، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة،.

4-ابن جني (1962)، التمام في تفسير أشعار هذيل، تحقيق: مجموعة من المحققين، مطبعة العاني، بغداد، ط1/.

5-ابن الحاجب (2005)، الإيضاح، تحقيق: ابراهيم عبد الله، دار سعد الدين، دمشق، ط1/

6-ابن سيده (2000)، المحكم، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، ط1/.

7-ابن عصفور (1998)، شرح جمل الزجاجي، تحقيق: صاحب أبو جناح منشورات محمد علي بيضون جامعة ميتشيقان .

8-ابن منظور، لسان العرب، دار المعارف، القاهرة.

9-ابن مالك (1982)، شرح الكافية الشافية، تحقيق: عبد المنعم هريدي، دار المأمون للتراث، مكة المكرمة، ط1/.

10-الأعلم الشنتمري (1990)، شرح حماسة أبي تمّام، تحقيق: علي المفضّل حمودان، دار الفكر المعاصر، بيروت، ط1/.

10-أبو تمام (1998) ديوان الحماسة برواية الجواليقي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1/.

11-أبو حيَّان (1993)، البحر المحيط، مجموعة من المحققين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1/.

12-الباقولي (1990)، إعراب القرآن المنسوب خطأً للزجاج،دار الكتاب المصري، القاهرة، ط 4-

14-الجوهري (1990)، الصحاح، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت ط4/.

15-الخليل بن أحمد الفراهيدي (2000)، العين، تحقيق: مهدي المخزومي- ابراهيم السامرائي ، مكتبة العروبة للكتب والروايات

15-الزمخشري (1998)، الكشاف، مجموعة من المحققين، مكتبة العبيكان، ط1/

16- سيبويه (1408ه)،الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة.ط 3

17-السيوطي(1992)، همع الهوامع، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت،.

18-العكبري (1995) إملاء ما مَنَّ به الرحمن من وجوه الاعراب والقراآت . دار الكتب العلمية . بيروت – لبنان

19-العكبري (1995)، اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: غازي مختار طليمات، دار الفكر، دمشق، ط1/.

20-المرزوقي(1991) شرح ديوان الحماسة، نشره أحمد أمين وعبد السلم هارون، دار الجيل، بيروت، ط1/.